الجمهورية العربية المتحدة

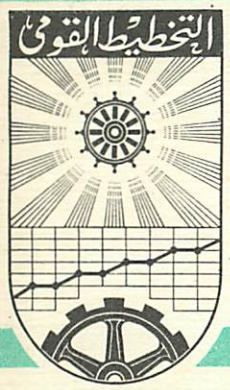

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٩٥٦

التخطيط المالى
فى
الاقتصاد الاشتراكى المخطط

الدكتور محمد فكرى شحاته

ابريل سنة ١٩٧٠

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الآراء التى وردت فى هذه المذكـــــــــــــــــــــــرة
تمثل رأى الكاتب ولاتمثل رأى المعهد ذاتـــــــــــــــــه

مقدمـــــة :

يختلف اسلوب التخطيط فى الدول الاشتراكية تبعا لهيكلها الاقتصادى عنه فى الدول الاخرى ، كما يتميز الهيكل الاقتصادى فى الدول الاشتراكيـــــة بانه اقتصاد مخطط له سمات مميزه ويتبع اسلوب التخطيط الشامل . فالاقتصـــاد الاشتراكى المخطط يقوم على اساس ملكية الدولة لمعظم وسائل الانتاج فـــــى قطاعات الصناعة والتجارة والمال ، والملكية الجماعية فى قطاع الزراعه . ويستنـــد الاقتصاد المخطط ايضا الى احتكار الدولة لنشاط التجارة والتعامل مع العالـــم الخارجى ، وتحكمها المباشر فى حجم الائتمان وتوزيعه فى الانشطة المختلفـــة حسب الخطة ، والادارة المركزية للاسعار والاجور والضرائب . وتباشر الدولـــــة سلطة الادارة المركزية للنشاط الاقتصادى من خلال التخطيط الشامل لكافـــــة ابعاد وجوانب هذا النشاط وعلى كافة المستويات الادارية فى القطاع والمؤسســـة والوحدة الانتاجية . ويستلزم الامر وجود نظام موحد للحسابات والاحصاءات يضمن توحيد المفاهيم والبيانات على كافة المستويات . فالدولة فى الاقتصاد المخطط من خلال التخطيط الشامل تتولى بنفسها علاج المشكلة الاقتصادية التقليدية الناشئـــة عن ندرة الموارد بالنسبة لتعدد الحاجات وهى التى تتولى تحديد مقاديـــــر العرض والطلب والاسعار سواء بالنسبة للسلع الانتاجية او السلع الاستهلاكية بـــدلا من ترك ذلك للقوى التلقائية التى تعمل فى السوق التنافسية كما هو الحـــال فى الدول الراسمالية .

ولقد مر التحول الاشتراكى فى مختلف الدول الاشتراكية بمراحـــــل متفاوته حتى استوفت اسس قيام اقتصاد مخطط بها وذلك تبعا لظروفها التاريخيـــة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، خاصة وان هذه الظروف هى التى تحـــــدد

الاسلوب المناسب للتخطيط وادارة النشاط الاقتصادى . ويترتب على قيـــام الاقتصاد المخطط على هذه الصورة امرين هامين :

اولا : ان تتولى الدولة ادارة النشاط الاقتصادى بصفة مباشرة بدلا مـــن الافراد والمنشآت الخاصة . وقد تترك الدولة جزءا محدودا مـــن النشاط الاقتصادى فى ايدى الافراد والمنشآت الخاصة ولكن تحـــت اشرافها ورقابتها ايضا حتى لا تتعارض تصرفاتهم مع مقتضيات تنفيـــذ الخطـــة .

ثانيا : ان يحل التخطيط المحكم والشامل محل القوى التلقائية فى تحقيـــق الاستخلال الامثل للموارد المتاحة وبالتالى تختفى مصادر عدم الاستقـرار الاقتصادى والانحرافات والآثار السيئه التى تشوب النظام الراسمالى .*

فالتخطيط الاقتصادى فى الاقتصاد المخطط ليس تخطيط تصحيحـــى وغير مباشر اساسه التخطيط المالى كما هو الحال فى الدول الراسماليـــة ، نظرا لانه - من الناحية النظرية على الاقل - لا وجود للانحرافـــات الاقتصادية فى الاقتصاد المخطط ، بل هو تخطيط مباشر يراعى فيه تحقيـــق النمو المتناسق والمتوازن (Proportionality) والمستمر للاقتصاد القومـــى دون تقلبات او نكسات على الاقل فى الاجل الطويل .

---

* لعل من ابرز ما يخلقه تطبيق النظام الراسمالى هو الدورات الاقتصاديـــة ، الميول التركزيه ، سوء استخدام وضياع الموارد وانخفاض معدلات النمو نسبيا .

كذلك ان التخطيط الاقتصادى فى الاقتصاد المخطط يتميز بالشمول ولا يقتصر اساسا على تخطيط الاستثمار فقط او الاستهلاك فقط او على قطـــاع معين دون آخر بل يتناول جميع ابعاد عملية تكرار الانتاج بالمفهـــوم الماركسى Reproduction Process من انتاج وتوزيع وتبادل واستهـــلاك وتراكم (استثمار) . كما ان التخطيط الشامل فى الاقتصاد المخطط يتم بالنسبة لجميع الجوانب سواء الجانب السلعى او الجانب المالى او الجانب البشـــرى او الجانب الاقليمى . ويتغلغل التخطيط الشامل فى كافة المستويات للقطـــاع والمؤسسة والوحدة الانتاجية كما يتشعب ليشمل كل المنتجات والخدمات حـــتى يصل الى السلعة او الخدمه الواحدة .

وبالاضافة الى ذلك يتميز التخطيط الشامل بعنصر الدوام حيـــث لا ينحصر فى خطة واحدة وينتهى بانتهائها بل يمتد الى الاجل الطويـــل، فالخطة الطويلة الاجل (١٠-١٥ سنة) تقسم الى خطط متوسطة الاجـــل (٤-٧ سنة) والاخيرة تقسم الى خطط سنوية ، ثم فخطة اخرى طويلة الاجـــل، وهكذا حتى يتحقق النمو المتناسق للاقتصاد القومى فى الاجل الطويل .

ويستهدف التخطيط الاقتصادى فى الدول الاشتراكية اشباع اكـــبر قدر من الحاجات من السلع والخدمات بالنسبة للغالبية العظمى من افـــراد المجتمع اى رفع مستوى معيشتهم وذلك فى حدود الموارد المتاحة والممكنـــه اذا تحقق بالطبع الاستغلال الامثل لهذه الموارد . ويلاحظ ان تفاعل اهـداف التخطيط الاقتصادى مع مصالح الاغلبية العظمى من افراد المجتمع يعتبر محـــورا رئيسيا للتخطيط الشامل فى المجتمع الاشتراكى .

وسوف تعرض هذه المحاضرات دور التخطيط المالى فى التخطيط الشامل بالاقتصاد الاشتراكى المخطط مع التركيز على علاقة التخطيط المالى بالتخطيط السلعى ، ووظائف التخطيط المالى ، ثم الاجهزة والقوائم المالية التى تستخدم فى اداء التخطيط المالى لوظائفه المحدده له ضمن اطار الخطة الشاملة للاقتصاد الاشتراكى المخطط.

التخطيط السلعى والتخطيط المالى :

كثيرا ما يعبر عن التخطيط السلعى بالتخطيط المادى او العينى حيث يشير الى وضع وتنفيذ خطة الانتاج وما يتطلبه ذلك من حصر وتقدير عناصر الانتاج التى تتطلبها الطبيعة الفنية للسلع المنتجه وضرورة احكام الموازنة بين الموارد الانتاجية المحدودة وبين استخدامات هذه الموارد . ولذلك فان وضع وتنفيذ خطة الانتاج يتضمن ايضا حصر الطاقة الانتاجية وامكانية زيادتها نتيجة للتراكم (استثمار) الراسمالى ، وحصر موارد القوى العاملة وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة حسب الخطة . ويتم التخطيط السلعى للموارد العينية ايضا على مستوى المشروع والقطاع والاقتصاد القومى باكمله ، اى على جميع هذه المستويات تبعا لاسلوب التخطيط الشامل.

وتلعب جداول المدخلات والمخرجات (الموازين الهيكلية) دورا رئيسيا فى حصر الموارد العينية المتاحة وبيان تدفقاتها فيما بين القطاعات المختلفة وذلك فى صورة متوازنة تبرز القطاعات المنتجه والمستخدمه لها . ففى جانب المخرجات يبين انتاج القطاعات المختلفة ، وفى جانب المدخلات يحدد عناصر الانتاج المستخدمة فى هذه القطاعات حسب مصادرها من القطاعات المنتجه لها (المخرجات) . ولابد ان تتوازن فى النهاية عناصر المخرجات (الموارد) والمدخلات (استخدامات) موزعة

على القطاعات المختلفة . ومع ان جداول المدخلات والمخرجات تعد بالكمية والقيمه الا ان استخدام النقود فى هذه الجداول يكون على اساس انها وسيلة التبادل ووحدة القياس المتعارف عليها حتى يسهل مقارنة وجمع قيم المدخلات او المخرجات غير المتجانسة . واذا شئنا يمكن اغفال النقود تماما ونحدد احدى السلع او عوامل الانتاج كمقياس لنسب التبادل واعطائها قيمة مساويه للوحده وتقاس القيم الواردة بالمدخلات والمخرجات على اساس هذا المقياس وتجمع بالتالى مفردات المدخلات ومفردات المخرجات دون حاجة الى استخدام النقود .

اما التخطيط المالى فينصرف الى تعبئة الموارد المالية سواء نقدية او ائتمانية وتوزيعها على استخداماتها المختلفة بحيث تقابل فى النهاية تخصيصات الدخل تخصيصات السلع والخدمات المحدده فيما بين القطاعات ، وكذلك فى داخل القطاع الواحد فيما بين المؤسسات ، وكذلك فيما بين الوحدات الاستهلاكية والوحدات الانتاجية . فبينما تتحدد التدفقات السلعية حسب الخطة المادية (السلعية) فان انسياب هذه التدفقات السلعية فيما بين استثمار وانتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك لا يتم الا بوجود تدفقات مالية (نقدية او ائتمانية) مقابلة بل ومطابقة لها تماما حتى يمكن تحقيق هذه التدفقات السلعية المحددة بالخطة ما دامت النقود هى ايضا وسيلة التبادل فى حالة الاقتصاد المخطط .

ولقد اختلفت الآراء على اى التخططين يأتى اولا : التخطيط السلعى ام التخطيط المالى . ففى الدول الراسمالية لا شك وان التخطيط المالى

يعتبر المجال المميز لتدخل الحكومه لتوجيه الاقتصاد القومى عن طريق سياستها المالية والنقدية والائتمانية تحقيقا لاهداف معينه مثل العمالة الكامله والاستقرار الاقتصادى فى وجه الدورات الاقتصادية او لتحقيق معدلات نمو مرتفعـــــة ٠ اما مجال التخطيط السلعى من انتاج واستهلاك واستثمار فانه يـــــترك اساسا للافراد والمنشآت الخاصة كلا فى حدود نشاطه يحركهم نازع الربـــح والقوى التلقائيه فى سوق تنافسيه - فالدوله فى النظام الراسمالى بما يتوافـــر لها من سلطات نقديه وضرائيبيه وسلطات اخرى ائتمانية بالتعاون مع البنـــك المركزى يمكنها ان توثر فى مجرى النشاط الاقتصادى بطريق غير مباشـــــر دون ان تتدخل فى تحديد خطة الانتاج والاستهلاك او الاستثمار بصفـــــة مباشرة كما هو الحال فى الدول الاشتراكية ٠

اما فى الدول الاشتراكية التى تتبع التخطيط الاقتصادى الشامـــــل حيث تمتلك الدوله وسائل الانتاج وتتحكم الدوله فى مقادير الاستثمـــــــار والانتاج وتوزيعه على القطاعات والمؤسسات والوحدات المختلفة فـــــــان التخطيط السلعى يأتى اولا ويتصدر المجالات التخطيطية الاخرى بينما ينحصـــر دور التخطيط المالى فى ترجمة الخطط السلعية وما ينشأ عنها من تدفقـــات سلعية الى خطة مالية (نقدية ائتمانية) مطابقة لها تماما حتى يصبح تنفيـــذ الخطة السلعية امرا ممكنا ٠

وفى الدول النامية حيث يختلف هيكلها الاقتصادى عن الاقتصـــــاد الاشتراكى المخطط خاصة وان الدوله لا تمتلك معظم وسائل الانتاج وغـــــير ذلك من مقومات هذا الاقتصاد يرى الكثيرون ان التخطيط المالى يســـــبق

فى الاهمية التخطيط السلعى نظرا لانخفاض معدلات الادخار وقصور ما يمكن توجيهه من الدخل القومى الى تحقيق التراكم الراسمالى مما يشكل عائقا رئيسيا لانطلاق التنمية فى تلك الدول - ومع ذلك فان معظم الاقتصاديون الاشتراكيون يرون ان التخطيط السلعى يأتى اولا حتى فى الدول النامية على اعتبار ان مشكلة الاستثمار والتنمية فى هذه الدول ليست مالية اساسا بل هى ايضا مشكلة تنظيم استغلال الموارد العينية المتاحة وتحقيق فائض اقتصادى من الناتج الاجتماعى ليستخدم فى التراكم والتنمية . واذا كان التمويل المحلى غير كاف لاستغلال هذه الطاقات المتاحة فانه قد يمكن استعواض هذا النقص بخلق النقود والائتمان او عن طريق التمويل الخارجى . وقد اثبتت تجربة الاتحاد السوفيتى امكانية تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضعف الموارد المالية اعتمادا على وفرة الموارد العينية اللازمة اذا ما خضعت هذه الموارد لتنظيم محكم ودقيق الذى كان بلا شك اساس النجاح الكبير الذى حققه التخطيط الاقتصادى الشامل بالاتحاد السوفيتى.

وظائف التخطيط المالى :

يتطلب التطبيق العلمى السليم لاسلوب التخطيط القومى الشامل ضرورة وضع خطط ائتمانية ومالية قومية الى جانب الخطة القومية العينية . فالخطة القومية العينية تحدد ارقام الانتاج والاستهلاك والاستثمار ، الا ان تحقيق هذه الاهداف يستلزم وجود حجم مناسب للنقود والائتمان ، وتوفير تدفقات نقدية وائتمانية تتناسب مع الاهداف المحدده بالخطة العينية القومية .

فالتدفقات النقدية والائتمانية الموجهه للانفاق الاستهلاكى الخـــــاص والجماعى لابد وان تتناسب مع المعروض من السلع والخدمـــــــات الاستهلاكية ، كما ان التدفقات النقدية والائتمانية الموجهه للانفـــــاق الاستثمارى يجب ان تتناسب مع المعروض من السلع الاستثماريـــــــة ، وبذلك يتحقق التوازن اللازم لتنفيذ الخطة القومية .

فبناء على الموارد الانتاجية المتاحة والممكنه تحدد الخطـــة العينية القومية حجم الانتاج واستخداماته لاغراض الاستهلاك والتكويـــــن والراسمالى ، ولكن يلزم ايضا لتنفيذ هذه الخطة حصر الموارد الماليـــة من نقدية وائتمانية وتحديد استخدامات هذه الموارد بما يحقق الخطـــة العينية . ان الانتاج والاستهلاك والاستثمار له جوانبه النقديـــــــة ايضا من اسعار واجور ودخول وائتمان وسعر فائدة وفائض ، الخ ممـــا يتطلب تنظيما ماليا يلائم تحقيق اهداف الخطة العينية . ان العلاقـات المتبادلة والمتشابكة بين كل من الجانب العينى والجانب المالـــــــى للنشاط الاقتصادى تقتضى الا يقتصر التخطيط الاقتصادى على التخطيـــط العينى فقط دون التخطيط المالى نظرا لان التخطيط العينى والتخطيـط المالى يصحح ويعدل كل منهما الآخر بما يؤدى الى ايجاد خطة قوميـــة شاملـة ومتوازنـــة .

ان وظيفة الخطة المالية القومية هى حصر الموارد الماليـــــة من نقدية وائتمانية وتوجيهها الى استخداماتها سواء لاغراض استهلاكيـــة

او استثمارية بما يتطابق مع الاستخدامات المحدده للموارد الانتاجية (العينية) بالخطة القومية ، كما لابد ان يتحقق ذلك ايضا بالنسبة للقطاع والمؤسسات والوحدات الانتاجية والاستهلاكية . ولذلك فان الامر يتطلب وضع خطط ائتمانية ومالية قومية كما توضع خطط ائتمانية ومالية لكل قطاع ومؤسسة ووحدة انتاجية.

ان عدم تطابق التدفقات النقدية والائتمانية مع التدفقات السلعية يترتب عليه آثار بالغة الضرر للاقتصاد القومى . ففى حالة زيادة الموارد المالية سواء نقدية او ائتمانية عن السلع والخدمات المتاحة فان ذلك يخلق ضغوطا تضخمية ينعكس اثرها فى ارتفاع الاسعار او ظهور السوق السوداء او انخفاض حجم المخزون السلعى . كما ان قصور الموارد المالية - تبعا لما تحدده الدولة من اجراءات - عن استيعاب السلع والخدمات فى الاستخدامات المخصصة لها بالخطة يخلق اتجاهات انكماشية فى الاقتصاد القومى . وفى كلا الحالتين يترتب على ذلك عدم تحقيق الخطط المستهدفه.

كذلك وعلى مستوى القطاع بل وفى داخل القطاع الواحد فان عدم تطابق الموارد المالية من نقد وائتمان مع نصيب القطاع او المؤسسة او الوحدة من المستهدف لها بالخطة العينية سواء فى مجالات الانتاج او الإستهلاك او الاستثمار او الاستخدامات الاخرى قد يؤدى الى وجود اختناقات تمويلية او الى وجود فوائض مالية وكلاهما سوف يسبب انحرافات فى تنفيذ الخطة العينية للوحدة او المؤسسة او القطاع .

يتضح من العرض السابق اهمية التخطيط المالى وضرورة وضع خطط ائتمانية ومالية قومية وخطط ائتمانية ومالية جزئية لكل قطاع ومؤسسة

ووحدة بما يعكس الاهداف المرسومه بالخطة السلعية فى كل من هذه المستويات التنظيمية . ان تخطيط التدفقات العينية للسلع والخدمات لابد ان تقابلـــه تخطيط متناسب للتدفقات النقدية والائتمانية طالما ان النقود هى ايضـــا وسيلة التبادل فى الاقتصاد المخطط ، وذلك ضمانا للتوازن العام بـــين المعروض من السلع والخدمات والطلب النقدى عليها .

غير ان للتخطيط المالى ايضا وظائف اخرى خلاف احـــكام التوازن بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية (نقدية - ائتمانية) خاصـــة فيما يختص باستخدام النقود والائتمان فى المقام الاول للاشراف والرقابـــة والمتابعة لضمان تنفيذ الخطة السلعية فعن طريق منح الاعتمادات الماليـــة والمراجعه المالية قبل وبعد الصرف يمكن التحقق من دقة التخصيصات الماليـــة ومطابقتها للتخصيصات المادية او السلعية وابراز اية انحرافات فى تنفيـــذ الخطة . ولكن الرقابة المالية وحدها لا يمكنها اداء هذا الدور الكبـــير اذا لم يصحبها ايضا رقابة فنية للتأكد من تنفيذ الاعمال والتصرفات طبقـــا للمواصفات المحددة لها بالخطة . كذلك فانه على اساس الاشراف الدائـــم الذى يضطلع به التخطيط المالى وبما يتوافر للنظام المالى من المرونة فـــى الاجل القصير اكثر من التخطيط السلعى فانه يعتمد على التخطيط المالى بصفة اساسية لتقويم اية انحرافات فى تنفيذ الخطة ، وذلك اما عن طريـــق الاحتفاظ باحتياطيات مالية لاستخدامها عند الحاجة ، او باتخاذ الاجـــراءات الكفيلة باعادة الاقتصاد القومى الى حالة توازن وذلك عن طريق رفع او خفـــض الضرائب او الاسعار او الاجور ، او الدين العام ، او كمية النقود والائتمـــان .... الخ . وفى الاجل الطويل حيث تتهيأ الفرصة لتعديل الطاقـــة

الانتاجية وتوفير الايدى العاملة المتخصصة فان التخطيط السلعى او المـــادى يلعب الدور الرئيسى لعلاج الانحرافات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادى.

فلو فرض على سبيل المثال ان انخفض حجم الاستهلاك النهائـــى خلال سنة ما فانه قد يمكن للحكومه علاجا لذلك ان تخفض الضرائب او الاسعار، او تزيد الاجور، او تتوسع فى حجم الائتمان الممنوح للقطاع العائلى . امـــا فى الاجل الطويل اذا كان استمرار حجم الاستهلاك دون المعدلات المحـــددة له فى الخطة متوقعا فانه سوف يتسنى للحكومه ان تزيد من الطاقة الانتاجيـــة والعمالة اللازمة للتوسع فى انتاج السلع الانتاجية وسلع التصدير وبالتالى تعديـــل حجم الانتاج المخصص للاستهلاك بالخطة .

كذلك فان التخطيط المالى يلعب دورا رئيسيا فى معظم الـــدول النامية لتنمية المدخرات المحلية وتنسيق التعاون بين اجهزة تعبئة المدخـــرات تحقيقا لهذا الهدف حتى يتسنى بذلك زيادة التراكم الراسمالى وحجـــم الانتاج فى السنوات التالية . اما فى الدول الاشتراكية حيث تتحكم الدولـــة فى وسائل الانتاج وحجم الناتج القومى وادوات توزيعه واستخدامه النهائـــى بين الاستهلاك والتراكم (استثمار) فان معظم المدخرات المحلية تتكون فـــى القطاع العام كما تهيمن الدولة ايضا على مدخرات القطاع الخاص والعائلـــى وتحدد مقدارهـــا سواء بطريق مباشر (قيود على الايداع والسحب لودائـــع الافراد مثلا) او بطريق غير مباشر لتحكمها فى الاسعار والائتمان والضرائـــب والاجور وجميعها تؤثر على مقدار الدخل القابل للادخار ، وبالتالى فـــان معدلات ادخار الافراد والهيئات الخاصة تلعب دورا ثانويا فى وضع وتنفيـــذ الخطة كما سنرى فيما بعد بالتفصيل .

ابعاد الخطة المالية :

تبرز الخطة المالية الجانب المالى فى الخطة القومية الشاملة حيث يظهر بها تكوين واستخدام الدخول النقدية والمدخرات والتراكم سواء بالنسبة للدوله او الشركات والمؤسسات او الجمعيات التعاونية او السكان. ونظرا لان الخطة المالية تعتبر جزءا مكملا للخطة القومية الشاملة فانها تستخدم لتحقيق المؤشرات الكمية والكيفية للخطط الاقتصادية القومية . كما انه وان كان انجاز الخطة المالية يعتمد على انجاز الخطة السلعية او خطة الانتاج على وجه الخصوص فان تحقيق هذه الخطة السلعية يتطلب كما ذكرنا من قبل وجود خطة مالية متناسقة تماما . فقد ذكرنا من قبل ان تحقيق الخطة السلعية يستلزم تعبئة الموارد المالية (نقدية وائتمانية) وتوزيعها على استخداماتها المختلفة بحيث تتطابق التدفقات الدخلية مع تدفقات السلع والخدمات ، وان يتحقق هذا التناسق فى كل ابعاد عملية تكرار الانتاج .

ويتغلغل التخطيط المالى فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط - مثل كافة الجوانب التخطيطية الاخرى - الى كافة المستويات التنظيمية - فعلى المستوى القومى تظهر خطة الدخل القومى كما يعكسها ميزان الدخل القومى وتوزيعه واستخدامه النهائى التدفقات المالية الرئيسية فى الاقتصاد القومى فى مراحل الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك النهائى . ويحقيق ميزان الدخل القومى التوازن والتناسق بين الخطط المالية الجزئية مثل خطة الدولة كما تظهرها ميزانية الدولة ، وخطة دخول ونفقات الاهالى كما يبرزها ميزان

خاص بذلك ، والخطة الائتمانية كما يعرضها ميزان الائتمان ، والخطة النقدية كما يظهرها ميزان الصندوق او حركة العملة . بل ان معظم البيانات الرئيسية التى تتضمنها هذه الخطط المالية الجزئية تشتق عادة من ميزان الدخل القومى . *

وكذلك على مستوى المؤسسة او الوحدة تتبلور الخطة المالية فى موازين الايراد والمنصرف (ميزانيات) وميزان الائتمان الذى يبرز الخطةالائتمانية. واهم ما يلاحظ على هذه الشبكة من الموازين والقوائم المالية فى كافة المستويات هو التناسق التام فيما بينها ثم تطابقها مع الخطط السلعية فى كل من هذه المستويات .

ونعرض باختصار فيما يلى الخطط المالية الجزئية من خلال الموازين المالية المستخدمة مع الاشارة الى المقومات الرئيسية والاجهزة المالية التى يستند اليها التخطيط المالى لادائه لوظائفه المحدده له فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط .

---

* انظر د. محمد فكرى شحاته ، الموازين التخطيطية فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط، مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٨٨٦ ، الجزء الثالث.

اولا : ميزانية الدولـــة :

وتؤدى هذه الميزانية بشقيها الايرادى والانفاقى دورا كبيرا فـــى النظام الاقتصادى المخطط لتحقيق التوازن بين التدفقات السلعية والتدفقـــات المالية للدخل القومى وتعتبر ميزانية الدولة اهم الخطط المالية حيث ينســـاب خلالها ما يزيد عن نصف الدخل القومى فى معظم الدول الاشتراكية. فعـــن طريق الايرادات يمكن للدولة امتصاص القوى الشرائية الزائدة لـدى الافـــراد والوحدات الاقتصادية المختلفة ويساعدها فى ذلك الجهاز الائتمانى وبالتالـــى يترك لها فقط ذلك القدر المحدد من الدخول الذى يوازى مقدار السلـــع الانتاجية والاستهلاكية المخصصة لاستعمالهم . وعن طريق الانفاق الحكومـــى يمكن للدولة ان تعيد توزيع هذه الفوائض المالية على قطاعات الاقتصاد القومـــى المختلفة حتى يمكنها الحصول على السلع الانتاجية والاستهلاكية المخصصة لهـــا بالخطة . ولعل نظرة سريعة لجانبى الايرادات والنفقات واهميتها النسبيـــة فى ميزانية الاتحاد السوفيتى تبرز ذلك الدور الرئيسى الذى تضطلع بـــه ميزانية الدولة .

أ - الايـــرادات :

ومن اهم بنود الايرادات الضريبية على رقم الاعمال حيث تمثـــل حصيلتها حوالى نصف موارد الميزانية . وتفرض هذه الضريبة على السلع قبـــل خروجها من قطاع الصناعة مباشرة وبمعدل يزيد عن ٥٠٪ وقد يصل الـى ١٠٠٪ من تكلفة انتاجها . وتعتبر هذه الضريبة اداة فعالة لتحويل فائض القيمة المتولدة

عن العمل (فقط) في النظرية الماركسية الى المجتمع ممثلا في الدولة. كما تعد هذه القيمة الفائضة اهم ادوات التوازن المالى الكلى عامة والتوازن الجزئى بين العرض والطلب فى منتجات القطاع الخاص بصفة خاصة .

ويلى الضريبة على رقم الاعمال فى الاهمية الفائض او الربح المحول للدولة ولكن يقل هذا المورد عن ٢٠٪ من موارد الميزانية العامة للدوله . والغرض من هذا ومن وجهة نظر الخطة المالية هو امتصاص الفوائض المالية التى تكونها المنشأة حتى لا تلجأ الى استعمالها بما لا يتفق مع مقتضيات الخطة وعلى الاخص فيما يتعلق بالربح الزائد عن الربح المخطط . فالربح المحقق بالزيادة قد يكون نتيجة لظروف اقتصادية مواتية لهذه المنشأة بالذات نظرا لموقعها الممتاز او مستلزمات انتاج افضل بالمقارنة بالمنشآت الاخرى المماثلة . ومع ذلك عادة ما يترك للمنشأة جزءا من هذا الربح لاستخدامه فى تمويل استبدال وتجديد بعض راس المال الثابت ، وفى البحوث ، وفى مكافآت الانتاج والخدمات الاجتماعية والثقافية للعاملين .

وايضا توجد الضرائب على الدخل والضرائب العقارية حيث تصل حصيلتها الى حوالى ١١٪ من موارد الميزانية العامة للدولة. وتؤدى الضرائب المباشرة على الدخل دورا اجتماعيا وسياسيا اكثر منه ماليا واقتصاديا بعكس الحال فى الضريبة على رقم الاعمال.

وقد اثارت هذه الضرائب جدلا كثيرا من ناحية عدم كفاية درجة تصاعدها مع فئات الدخل وعدم فعاليتها فى تخفيف آثار الضرائب غير المباشرة على اصحاب الدخول المنخفضة ، ولمحاباتها لبعض الفئات الاجتماعية مثل الفنانين والعلماء على حساب البعض الآخر . غير ان لهذه الضرائب تعتبر اداه طبيعية لتحقيق التوازن بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية لما لها من تأثير مباشر على الدخول المتبقية الاستثمارية وعلى الطلب على السلع والخدمات تبعا لدرجات مرونته فى فئات الدخل المختلفة . اما الضريبة العقارية فتفرض على الاستغلال الزراعى طبقا لمساحة الاستغلال وموقعه ونوعه ، كما تخضع لاساس تصاعدى كبير يتفاوت طبقا للفئة الاجتماعية ايضا . وتمتص هذه الضريبة الفوائض المالية المتكونه فى الريف كما تعتبر مثل ضريبة الدخل اداه للتميز الاجتماعى والسياسى .

وكذلك تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة فى الدول الاشتراكية اقساط التأمينات الاجتماعية حيث تبلغ حوالى ١٢٪ من مجموع الموارد بالميزانية تساعد فى تثبيت القوى الشرائية لدى الافراد فى وجه الاخطار الاجتماعى المتعلقة بالعجز والوفاة والشيخوخة.

واخيرا قد تفرض الدوله قروضا عامه اجباريه لمعالجة اى اختلال فى التوازن بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية بالرغم من النظم الضريبية السالفة الذكر خاصة وانه يصعب تعديل الضرائب بصفة

متكررة لتحقيق هذا التوازن اخذا مبدأ استقرار الضريبة . وتحدد الدولة القواعد والاسس الخاصة بمقدار القرض وطريقة توزيعه بين المكتتبين واقساط الاكتتاب الواجب خصمها من الاجر ومعدل الفائدة ، .... الخ . ومع ان هذه القروض لا تمثل الا جزءا ضئيلا من الموارد العامة الا ان لها اثرا فعالا فى تحقيق التوازن المستهدف بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية حيث يتناسب نصيب كل مكتتب طرديا مع مستوى دخله وينصب عليه مباشرة .

هيكل الميزانية العامة للدولة

فى الاتحاد السوفيتى

(نسب مئوية)

النفقات		الموارد	
٥٠٪	تمويل الاقتصاد العام (مخصصات للبنوك)	٧٦٪	الاقتصاد العام
٢٥	التأمينات الاجتماعية	٥٠٪	الضريبة على رقم الاعمال
١٠	الادارة والعدل	١٦	اقتطاع الربح الفائض
١٠	دفاع وطنى	١٠	موارد اخرى
٥	دين عام ونفقات اخرى	١١	الافراد والقطاع الخاص
		١٠	الضريبة على الدخل
		١	ضرائب اخرى
		١٢	تأمينات اجتماعية
		١	قروض عامة
١٠٠٪		١٠٠٪	

ب - النفقات :

ويبين جانب النفقات فى الميزانية كيفية توزيع الفوائض الماليـــــة المتجمعه فى موارد الميزانية على الاستخدامات المختلفة المحددة بالخطـــة بما يحقق التوازن الاقتصادى والمالى فى الدولة • واهم هذه النفقـــــات ما يوجه لتمويل الاقتصاد العام حيث تبلغ حوالى ٥٠٪ من الميزانيـــــــة وذلك فى شكل مخصصات الدوله للجهاز المصرفى لتمويل نفقات التشغيـــل للمؤسسات العامة ووحداتها ولتمويل الاستثمارات فى راس المال الثابـــت* • ويلى ذلك فى الاهمية التأمينات والنفقات الاجتماعية الاخرى حيث تبلـــغ حوالى ٢٥٪ من الميزانية ، ثم الادارة والعدل وتبلغ حوالى ١٠٪ ، والدفاع الوطنى ونسبته حوالى ١٠٪ ويمكن للدولة التحكم مباشرة فى مقاديـــــر هذه الاموال وتوجيهها الى الاستخدامات بما يوازى المخصصات السلعيـــة المحـددة بالخطة •

وحتى تكتمل الصورة التمويلية فى القطاع العام تجدر الاشـــارة بايجاز الى هيكل ميزانية مؤسسات او وحدات القطاع العام • فبالنسبـــة للمؤسسة او الوحدة تحتوى الميزانية - او ميزان الايراد والمنصرف كمـــا

---

* يلاحظ ان معظم ايرادات مؤسسات وحدات القطاع العام تحول اولا بأول الى الجهاز المصرفى الذى يحولها بدوره الى الدولة ، وبالتالى تقـــرر احتياجات هذه المؤسسات والوحدات لتمويل معظم نفقات التشغيـــل والمصاريف الاستثمارية لكل سنة مالية وتخصص الدولة ما يغطيها للجهـــاز المصرفى الذى يقوم بدوره بتمويل هذه الاحتياجات ، ولسوف يـــرد تفاصيل ذلك فيما بعد •

يسميه البعض - فى جانب الايرادات على قروض من الجهاز المصرفى (مخصصات للجهاز المصرفى فى ميزانية الدولة) بالاضافة الى بعض المخصصات والقـــروض الاخرى وجزء ضئيل يحتفظ به (كتمويل ذاتى لبعض الاستخدامات) • وفى جانـــب المنصرف تظهر العناصر المختلفة لمصروفات التشغيل والمصاريف الاستثماريـــــة، والفائض يحول معظمه بالطبع الى ميزانية الدولة والباقى يحتجز بالمنشـــــأة لمقابلة مصاريف بحوث ومصاريف اجتماعية وثقافية ومكافآت انتاج كما هو محـــدد بالخطة •

ولا شك ان ميزانية الدولة وموازين الايراد والمنصرف (ميزانيـــات) المؤسسات والمنشآت المؤممه تكون الجزء الرئيسى فى الخطة المالية القوميـــة فى الدول الاشتراكية حيث يستحوذ القطاع الاقتصادى العام على معظـــم النشاط الاقتصادى ليقوم بادراته بطريقة مباشرة ضمن اطار التخطيط الشامـــل• ومع ذلك تلعب الخطط المالية الاخرى كالخطة الائتمانية والخطة النقديـــة دورا لا يقل اهمية فى انسياب التدفقات المالية سواء كانت نقدية او ائتمانيـــة فيما بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى •

ثانيا : الخطة الائتمانيـــة :

يقودنا الكلام عن الخطة الائتمانية بالضرورة الى عرض هيكل الجهـاز المصرفى ووظائفه والمقومات الاساسية لقيامه بهذه الوظائف فى الاقتصـــــاد الاشتراكى المخطط • فالجهاز المصرفى فى الاقتصاد الاشتراكى يلعـــــب

دورا رئيسيا ليس فقط بالنسبة لتمويل المنشآت والمؤسسات واصدار البنكنوت كما هو الحال فى الدول الراسمالية بل ايضا لتحقيق واحكام التوازن بين المخصصات السلعية فى الخطة والتدفقات النقدية والائتمانية المتاحة لهذه الوحدات والمؤسسات تنفيذا للخطة القومية • ولعل اهم مقومات نجاح هذا النظام هو ضآلة موارد التمويل الذاتى المتاحة لهذه الوحدات والمؤسسات وضرورة اعتمادها على الجهاز المصرفى لتمويل معظم احتياجاتها المالية سواء لتمويل مصاريف التشغيل الدورية او المصاريف الاستثمارية • وبذلك يمكن للجهاز المصرفى مراقبة ومتابعة تصرفات وحدات ومؤسسات القطاع العام وضرورة مطابقتها لما هو محدد بالخطة كشرط اساسى لتوفير احتياجاتها المالية • بل ان الجهاز المصرفى وعلى الاخص بنك الدولة عن طريق فروعه المنتشرة فى انحاء البلاد يشترك مع الوحدات والمؤسسات فى وضع كافة خططها باعتباره مسئولا عن تمويل هذه الخطط عند تنفيذها • وعادة ما يتكون الجهاز المصرفى فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط من بنك مركزى (بنك الدوله) وبنوك متخصصة كبنك الاستثمار وبنك للتجارة الخارجية وبنك للتمويل الزراعى والتعاونى •

ويتحكم بنك الدوله بصفته البنك المركزى فى مقادير النقد والائتمان واستخداماتها على مختلف المستويات التنظيمية ومنه تنشأ الدورة النقدية والائتمانية الملازمة للدورة السلعية • كما يشرف البنك عن طريق فروعه المنتشرة فى انحاء البلاد على الموارد والاستخدامات المالية للوحدات والمؤسسات حيث تتم جميع معاملاتها المالية من مدفوعات ومقبوضات عن طريقه

فيما عدا المصروفات النثرية . كذلك لا يسمح باى ائتمان تجارى فيما بين هـذه الوحدات والمؤسسات بل لابد ان تكون هذه المعاملات نقدا من خلال حساباتها بالبنك حيث يقتصر تعامل كل وحدة او مؤسسة مع بنك واحد فقط ، ولا يسمح بالتالى لاى وحدة او مؤسسة بان تحتفظ باية فوائض مالية . ويقوم البنك بما يتوافر لديه من معلومات تفصيلية عن خطط الوحدات والمؤسسات بالرقابة على استخدامها للاعتمادات فى الاغراض المخصصة لها بالخطة . ولا تقتصر هذه الرقابة على الرقابة المالية فقط بل تشمل ايضا رقابة فنية على الطبيعة حيث يتوافر للبنك الفنيين والمهندسين اللازمين للقيام بذلك . ويتخصص بنك الدولة عادة فى تمويل نفقات التشغيل الجارى للوحدات والمؤسسات تاركا تمويل الاستثمارات لبنك الاستثمار . وقد يسمح البنك للوحدة بائتمان اضافى فى نطاق ضيق بشروط واعباء كبيره تحت ظروف معينة فى حالة انحراف الوحدة عن النشاط المحدد لها بالخطة ، كما يتعاون مع سلطات الرقابة والاشراف فى اكتشاف هذه الانحرافات ووسائل معالجتها .

ومن ناحية اخرى ينفرد بنك الدولة باعتباره البنك المركزى بالمعاملات المصرفية مع الدولة حيث يتم عن طريقه تحويل الاموال المستحقة لميزانية الدولة من البنوك والاجهزة الائتمانية الاخرى ، كما انه عن طريقه ايضا تؤدى المخصصات المخصصه للبنوك الاخرى كبنك الاستثمار وبنك التجارة الخارجية وبنك الائتمان الزراعى والتعاونى ومنظمات الائتمان والادخار الاخرى . وبالتالى يباشر هذا البنك ايضا رقابة فعالة على تصرفات هذه البنوك الاخرى المتخصصة .

ويقوم بنك الاستثمار بتمويل الاستثمارات المحددة بالخطة لوحدات ومؤسسات القطاع العام عن طريق موارد مصدرها الاساسى الميزانية العامة للدولة وذلك على اساس اعتمادات غير قابلة للسداد . ايضا يشرف هذا البنك باعتباره جهاز من اجهزة الدولة على استخدام الاعتمادات المالية التى يوزعها على الوحدات والمؤسسات طبقا للخطة. والى جانب ذلك قد يقوم هذا البنك بتقديم القروض طويلة الاجل ومعظمها قابل للسداد لاغراض اقامة الابنية السكنية فى المدن وبعض المشروعات الاستثمارية الاخرى خاصة وانه الجهاز المكلف بالتخطيط الدقيق للاستثمارات على المستوى القومى ومتابعة تنفيذ هذه الخطط الاستثمارية .

وعادة ما توجد مؤسسة او بنك متخصص فى الائتمان الزراعى وتنظيم التداول النقدى فى الريف تنفيذا للخطة الزراعية ، حيث تقوم هذه المؤسسة او البنك باقراض المزارع الحكومية والجمعيات التعاونية الزراعية المختلفة بالقروض اللازمه للتشغيل والتسويق وتنفيذ المشروعات الاستثمارية الزراعية ، .. الخ . ومن جهة اخرى تقوم جمعيات الائتمان الزراعى المنتشرة فى الريف بمساعدة بنك او مؤسسة الائتمان الزراعى فى تقديم القروض وقبول ودائع الافراد وعمليات المقاصة ... الخ .

كذلك يخصص بنك للتجارة والتعامل الخارجى يتولى تحويل العملة من والى الخارج وخدمة نشاط التجارة الخارجية الذى

تحتكره الدوله بالكامل عادة ، كما انه غالبا ما يشترك مع بنك الدولـــــــة في اداء مثل هذه الوظائف .

وفي كثير من الدول الاشتراكية مثل المانيا الديمقراطية يوجـــــــد نوع من البنوك الشعبية او بنوك الجمعيات الحرفية لتقديم الخدمـــــــات المصرفية لاصحاب الحرف وصغار التجار والمشروعات الراسمالية بما فـــــــي ذلك منح الائتمان القصير وطويل الاجل .

واخيرا صناديق الادخار ومؤسسات التأمين التي الى جانـــــــب تنظيم الموارد المالية للافراد بتوزيعها بين الحاجات الحاضرة والمستقبلـــــة وبين ايام الرخاء والشدة ، تقوم ايضا بتجميع مدخرات الافراد وتهيئتهـــــا كموارد للائتمان طويل الاجل . بهذا تساعد هذه المنظمات الـــــــدول على تخفيض المتداول من النقد وايجاد التوازن بين الانفاق والمخـــــــص من السلع والخدمات لحاجات الاهالي حتى لا تتدهور قيمة النقـــــــود او يضطرب مستوى الاسعار التوازنية .

ولا شك ان اهم وظائف جهاز النقد والائتمان في الاقتصـــــــاد الاشتراكي المخطط هي وظيفة الرقابة المالية والفنية على نشاط الوحـــــدات والمؤسسات . فالجهاز المصرفي في الدول الاشتراكية يعتبر جهازا حساســـــا تستطيع الدوله من خلاله ان تفرض اشرافا فعالا على نشاط القطاع العـــــام والتأكد من مطابقة نشاطه الانتاجي والاستثماري والتسويقي بل والعمالـــــة

لما هو محدد بالخطة . فالجهاز المصرفى يعتبر بحق اداه مباشرة لتنفيذ الخطط كما وكيفا وتوقيتا بل ولتحقيق الاهداف الاجتماعية وارساء قواعد قيام النظام الاشتراكى . ويساعد على ذلك تواجد المقومات اللازمة خاصة اعتماد جميع وحدات وموءسسات القطاع العام بلا استثناء على الجهاز المصرفى لتمويل معظم نشاطها حيث لا يسمح لاى منها بالاعتماد كلية على موارد التمويل الذاتى ، وتحكم الدولة فى الاسعار والاجور والائتمان ، والغاء الائتمان التجارى بين الوحدات ، وعدم احتفاظها بايراداتها او باية فوائض مالية ، وتعاملها مع بنك واحد فقط عادة يشترك ايضا فى وضع خططها التى سوف يقوم بتمويلها والرقابة على تنفيذها .

ويمكن تلخيص ما يلفت النظر فى الرقابة الائتمانية للجهاز المصرفى على نشاط وحدات قطاع الاعمال العام فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط فيما يلى : *

١ - استمرار الرقابة بصفة مطرده عن طريق انعكاس كافة العمليات الانتاجية والتسويقية فى حسابات الوحدات لدى الجهاز المصرفى وحركة القيم الداخله والخارجه من هذه الحسابات .

---

* الدكتور زكريا احمد نصر ، النقد والائتمان فى الراسمالية والاشتراكية ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٦٧/٦٦ ، صفحة ٢٠٤-٢٠٨ .

٢ - انها رقابة مانعه حيث تبدأ منذ مرحلة اعداد خطط الوحدة وبذلك تحاول ان تجنبها ما قد تتعرض لها من عقبات او ما قد يصادفها من مصاعب نتيجة للخروج على التنظيمات السائدة او الاهداف المحددة. فعن طريق اشتراك الجهاز المصرفى فى اعداد الخطط يمكن له التأكد من توفر الشروط المبدئية اللازمة لنجاحها كأساس لمنحها الائتمان وذلك مثل : التأكد من ان الوحدة تعمل طبقا لخطة انتاجية معتمدة ، وان لها حق التعامل مع الغير ، وانها تقدمت بكافة المستندات التى يتطلبها البنك ، وكذلك التأكد من قدرة الوحدة على تنفيذ المهام المكلفة بها خاصة تصريف منتجاتها وتنظيم دورة الانتاج واعتبار الربحية

٣ - انها رقابة فعالة قادرة على ان تحمل الوحدة على تحسين ادائها وذلك لما للجهاز المصرفى من فرصة الاشتراك فى اعداد خططها والسعى الى زيادة انتاجية العمل بها بالكشف عن الطاقات التى يمكن استخدامها والوفورات التى يمكن تحقيقها ، وايضا لما للجهاز المصرفى من سلطات توقيع الجزاءات ومكافأة الوحدات التى تحسن ادائها. فمن امثلة الجزاءات التى قد يوقعها البنك زيادة معدلات الفائدة على القروض ، الامتناع عن تقديم الخدمات الائتمانية جزئيا او كليا ، تجميد ارصدة الوحدة فى البنك والامتناع عن صرفها ، مطالبة الوحدة بدفع التزاماتها للمتعاملين معها مقدما ، الخصم مباشرة من حساب الوحدة اذا امتنعت عن الدفع بدون وجه حق ... الخ. كما انه

فى كثير من الاحيان قد يقوم البنك بمنح المزايا والمكافآت للوحدات تشجيعا لها مثل زيادة حجم القروض قصيرة الاجل المتاحة للوحدة ، وخفض معدلات الفائدة على بعض القروض ، والتعجيل ببعض الموارد فى نطاق الخطة السنوية المحددة لاجمالى الائتمان المتاح للوحدة . وقد جرت العادة فى كثير من الدول الاشتراكية على التمييز بين نوعين من الوحدات تعامل كل منها معاملة مختلفة : الوحدات ذات العمل الجيد والوحدات ذات العمل السىء . وتنتقل الوحدة من قائمة الى اخرى وفقا لما يثبت من همة وحسن اداء .

٤ - فالرقابة الائتمانية على هذا النحو لها جانب سلبى وجانب ايجابى . اما الجانب السلبى فيعبر عنه تسجيل البنوك لنشاط الوحدات ورفع ما قد تجده من اخطاء ومخالفات الى الجهات التى تتبعها الوحدة من الناحية الادارية . واما الجانب الايجابى فمظهره تدخل البنوك فى مجرى نشاط الوحدات بما توجهه من نصائح وارشادات وما توقعه احيانا من جزاءات . فالبنك ايضا يقوم بالرقابة على تنفيذ خطة الوحدة بالنسبة لجميع اوجه نشاطها من انتاج وبحوث واستثمار واجور وعمالة وتسويق واحيانا تحديد السعر ايضا مما يمهد له اكتشاف اية انحرافات وبحث اسبابها ونتائجها .

٥ - كما تعتبر الرقابة الائتمانية رقابة مركبة تجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية والفنية لنشاط الوحدات بل والجوانب السياسية ايضا . فالغرض من الرقابة ليس مجرد تقييم احوال الوحدات بل اخضاع

الوحدة لكافة الاهداف الوطنية المحددة ومنها على سبيل المثال زيادة الانتاج والرقى بالفنون الصناعية والزراعية وضمان توازن الاقتصاد القومى وتشجيع القطاع العام وتدعيم سلطان الشعب ... الخ .

ويلاحظ ان بنك الدوله الى جانب قيامه بوظائف البنك المركزى التقليديه ينصرف معظم نشاطه الرقابى على وحدات ومؤسسات القطاع العام اساسا الى النشاط الجارى الانتاجى لهذه الوحدات والمؤسسات . اما النشاط الاستثمارى لهذه الوحدات والمؤسسات فيخضع لرقابة بنك الاستثمار بصفة اساسية حيث تودع لديه جميع الاعتمادات المقرره بالخطة للاستخدامات الاستثمارية لهذه الوحدات والمؤسسات سواء اكان مصدر هذه الاعتمادات ميزانية الدولة او منح من الميزانية او كان مصدرها الموارد الذاتية للوحدة وبذلك يكون بنك الاستثمار جهاز اساسى للرقابة على الانفاق الاستثمارى للوحدات طوال فترة الاستثمار باكملها حيث يجرى البنك منح الاعتمادات للوحدات وفقا لما يتحقق من انجازات ، وبذلك يكون البنك على علم باستمرار بمدى تحقق الخطط الاستثمارية والانحرافات والاحتياجات الجديدة التى قد تظهر اثناء تنفيذها .

وتقوم البنوك المتخصصة الاخرى كبنك التجارة الخارجية وبنك او مؤسسة الائتمان الزراعى وبنوك الجمعيات الحرفية بدور مشابهه للدور الذى يقوم به بنك الدولة وبنك الاستثمار فى منح الائتمان اللازم لتنفيذ الخطط المحدده كلا فى مجال نشاطه ،

وتحقيق الرقابة الفعالة على تصرفات الوحدات والافراد بما يتفق والخطة.

يتبين من العرض السابق ان تمويل النشاط الاقتصادى فى البلاد الاشتراكية المخططة يتم وفقا للاحتياجات الفعلية للوحدات والمؤسسات والافراد بما يتفق ومتطلبات الخطة القومية . وتحقيقا لذلك توضع خطة ائتمانية قومية توضح فى احد جانبيها الموارد المالية المتاحة لتزويد الاقتصاد القومى بالائتمان ، وتوضح فى الجانب الآخر مختلف الاستخدامات التى ينساب اليها الائتمان خلال فترة الخطة. وتوضع خطة للائتمان قصير الاجل يتولى اعدادها بنك الدولة ، وخطة للائتمان طويل الاجل يعدها بنك الاستثمار ، وايضا خطط ائتمانية فرعيه لبعض الانشطة المتخصصة مثل التجارة الخارجية والزراعية تبنى ايضا على الخطط الانتاجية والمالية للوحدات والمؤسسات كذلك قد توضع خطط ائتمانية قصيرة الاجل سنوية وربع سنوية او خطط ائتمانية اقليمية تعكس الحاجات الائتمانية لكل اقليم وموارد واستخدامات الائتمان ترسل بعد مراجعتها من فروع البنك الى المركز الرئيسى لبنك الدولة حيث تعد على اساسها الخطة الائتمانية للاقتصاد القومى باكمله .

وتتكون موارد خطة الائتمان قصير الاجل التى قد تتخذ شكل ميزانية من الموارد الذاتية لبنك الدولة وارباحه ، ومخصصات من ميزانية الدولة ، وودائع وحدات ومنشآت القطاع العام والجمعيات التعاونية

والمزارع الجماعية واجهزة الائتمان الاخرى والبنكنوت المتداول . اما الاستخدامات المختلفة وفى خطة الائتمان قصير الاجل فمعظمها يتكون من قروض قصيرة الاجل لتمويل نفقات التشغيل فى وحدات ومؤسسات القطاع العام ، ومخصصات لتمويل نشاط البنوك الاخرى المتخصصة . والمنشآت الاخرى ، وقروض لمواجهة احتياجات طارئه .

اما خطط الائتمان طويل الاجل فتوضع لمدة سنة بنفس الاسلوب الذى يتم به تخطيط الائتمان قصير الاجل . وتتكون موارد الائتمان طويل الاجل من مخصصات بميزانية الدولة ، وموارد بنوك الاستثمار من التسديدات والفوائد وزيادة ودائع طويلة الاجل . وتستخدم هذه الاموال فى استثمارات المنشآت العامة والحكومه والقطاع التعاونى وغيره من القطاعات الاخرى .

هيكل ميزان الائتمان

استخدامات الائتمان	موارد الائتمان
قصير الاجل :	**قصير الاجل :**
- قروض تشغيل للقطاع العام	- راس مال بنك الدولة
- قروض للبنوك المتخصصة	- ودائع الوحدات والمؤسسات
- رصيد العمليات مع الخارج	- ودائع البنوك واجهزة الائتمان الاخرى
- وسائل سائلة فى نهاية المدة	- ودائع الميزانية العامة للدولة
	- موارد خاصة ببنك الدولة
	- الاصدار النقدى
	- وسائل سائلة فى اول المدة
طويلة الاجل	**طويلة الاجل**
- استثمارات الدولة	- مخصصات بميزانية الدولة
- قروض لتمويل استثمارات اخرى	- ودائع طويلة الاجل
- قروض لبناء المساكن	- موارد خاصة ببنك الاستثمار

ثالثا : الخطة النقديـــة :

فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط تسوى المدفوعات اما نقـــدا بالعملة الاساسية وهى البنكنوت واما عن طريق التحويل الحسابى فى دفاتـر بنك الدولة وفروعه • فالعمله تستخدم اساسا لاداء المدفوعات للســـكان الذين يستخدمونها بدورهم فى كافة مدفوعاتهم • اما المعاملات فيمـــا بين الوحدات والمؤسسات او بينهم وبين الحكومه فانها تتم عن طريـــق تسوية حساباتهم بدفاتر البنك باستثناء المصروفات النثرية المحددة• فـــلا يسمح للوحدات والمؤسسات بالاحتفاظ بنقود سائلة الا فى اقل حـــدود ممكنه لتغطية المصاريف النثرية حيث تودع كافة ما تتحصل عليه مـــن العملة اولا بأول وباسرع ما يمكن فى بنك الدوله او احد فروعه الائتمانيـــة كما يقوم بنك الدوله بتزويد النشاط الاقتصادى بالائتمان اللازم طبقـــا للخطة الائتمانية يقوم بالمثل بتزويده بالعمله اللازمه على اساس خطـــة مسبقه لادارة تداول العمله تسمى خطة الصندوق او خطة العملـــة• واذا نظرنا الى خطة العملة فى صورة ميزان فان جانب المـــوارد او المتحصلات يشتمل عادة على متحصلات بنك الدوله بمختلف انواعهـــا من النقود خاصة من حصيلة الوحدات والمؤسسات التجارية عن المبيعـــات للجمهور والتى قد تبلغ حوالى ٨٠٪ من مجموع المتحصلات فى الاتحـــاد السوفيتى • اما جانب الاستخدامات او المدفوعات النقدية فيشتمل علـــى جميع المدفوعات النقدية للبنك بمختلف انواعها واكبرها حجما مسحوبـــات الوحدات والمؤسسات العامة النقدية لدفع الاجور والمهايا • ويمثـــل

الفرق بين المتحصلات والمدفوعات صافى التغير فى العملة المتداولة خارج البنك . ويتحدد حجم العملة التى توضع فى التداول او تسحب منه على اساس المتوقع من المتحصلات والمدفوعات .

ولما كان الجانب الاكبر من الدخول التى تتحقق للاهالى فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط يتولد بالقطاع العام والقطاع التعاونى ، كما ان معظم مدفوعات الاهالى ينساب الى هذين القطاعين لقاء السلع والخدمات التى يحصلون عليها فان خطة العملة تعطى صورة واضحة عن الموارد والاستخدامات النقدية للاهالى . ونظرا لان معظم دخول الافراد تدفع لهم بالعملة المسحوبه من بنك الدولة (حوالى ٩٠٪ فى الاتحاد السوفيتى) وتعود معظمها للبنك عادة بعد تسوية عملية مبادلة واحدة ، فان جملة مسحوبات العملة من بنك الدولة خلال اية فترة من الزمن انما تشمل الشطر الاعظم من الطلب النقدى على السلع والخدمات الاستهلاكية المعروضه للبيع بالاسواق . وتظهر بذلك ضرورة المحافظة على التوازن بين التدفقات السلعية وبين التدفقات النقدية المتمثلة فى دخول الافراد وحفاظا على القوى الشرائية للعملة* فى ايدى المستهلكين .

---

* د . محمد ذكى شافعى ، النظم المصرفية بالبلاد الاشتراكية ، مصر المعاصرة يناير سنة ١٩٦٧ ، ص٢٩ .

ومع ذلك فانه توجد متحصلات اخرى للاهالى خلاف الاجور والمرتبات مثل المقبوضات من جهاز الائتمان من البنوك والتأمين وكذلك المقبوضات النقدية عن بيع المزارعين واصحاب الحرف لمنتجاتها ، ... الخ . كما انه توجد عادة بعض المدفوعات النقدية الاخرى التى يؤديها الاهالى مقابل خدمات وسلع خارج القطاعين العام والتعاونى . ولذلك حتى يكتمل التوازن بين جميع مقبوضات قطاع الاهالى ومدفوعاتهم اى بين تخصيصات الدخل وتخصيصات السلع للسكان فانه عادة ما يعد ميزان لدخول ونفقات الاهالى عن فترة مستقبلة تكون البيانات الوارده به مصدرها الاساسى ولا شك ميزان حركة العملة الذى يبرز معظم مقبوضات ومدفوعات الاهالى النقدية خلال تلك الفترة والتى تبلغ حوالى ٩٠٪ فى الاتحاد السوفيتى كما ذكرنا من قبل .

ونعرض فيما يلى نموذجا مختصرا لهيكل ميزان حركة العملة (الصندوق) وكذلك ميزان دخول ونفقات الاهالى .

هيكل ميزان حركة العملة (الصندوق)

مدفوعات	متحصلات
- الاجور	- من مبيعات سلع بالقطاع العام
- مدفوعات اجتماعية (معاشات ، منح ... الخ)	- من مبيعات خدمات بالقطاع الحكومى
- مدفوعات لحساب التعاونيات	- مدفوعات اجبارية (ضرائب ، تأمين اجتماعى ... الخ) .
- عن شراء القطاع العام للسلع والخدمات	- من مدفوعات اختيارية (مدخرات)
- استهلاك القروض	
- اخرى	
× النقص فى التداول النقدى (رصيد)	× الزيادة فى التداول النقدى (رصيد)

هيكل ميزان دخول ونفقات الاهالى

نفقات	دخول
- مدفوعات نظير سلع وخدمات	- اجور ومهايا
- مدفوعات لميزانية الدولة (رسوم وضرائب)	- دخول نقديه للافراد عن بيع سلع وخدمات
- مدفوعات لجهاز الائتمان (بنوك وتأمين)	- دخول اجتماعية (معاشات ، منح ... الخ)
- وسائل سائله فى حوزة الاهالى لم تنفق بعد	- دخول من جهاز الائتمان (بنوك وتأمين)
	- وسائل سائله فى حوزة الاهالى